الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– **السنة الثانية** 2017– **الدورة البرلمانية العادية** (2016 –2017) – **العدد**: 18

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 20 **ربيع الثاني** 1438
الموافق 19 **جانفي** 2017

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 22 **جمادى الأولى** 1438
الموافق 19 **فيفري** 2017

فهرس

- **محضر الجلسة العلنية السادسة والعشرين** ..... **ص** 03

- أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية السادسة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 20 ربيع الثاني 1438
الموافق 19 جانفي 2017

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- السيد وزير الموارد المائية والبيئة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛
- السيدة وزيرة التربية الوطنية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع بعض الأسئلة الشفوية التي ستطرح من قبل الزميلات والزملاء وردود السيدات والسادة الوزراء المعنيين بالقطاع.

وبداية، نستهل بسؤال السيدة عائشة باركي، المتعلق بقطاع الشؤون الدينية والأوقاف.

السيدة عائشة باركي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سؤالي الشفوي لمعالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف.

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

يعتبر المسجد من أهم مراكز التوعية والتوجيه والتحسيس، لما له من تأثير ومكانة عقائدية لدى الشعب الجزائري وذلك منذ قرون وشهدنا دوره خلال الثورة، حيث كان يتجمع فيه الجزائريون.

معالي الوزير،

لقد كان للانتشار الكبير للعصرنة والتطور آثار سلبية، وللأسف، على المجتمع والأسرة، فكثرت الآفات الاجتماعية وازدادت الأزمات الأخلاقية ومن ذلك:

- كثرة الاعتداءات والعنف في البيت والشوارع والملاعب،
- إنعدام التربية والوازع الديني،
- الغش في الميزان والتدليس في بيع السلع والمنتوجات،

ـ كثرة جنوح الأطفال والأحداث،
ـ رمي الأوساخ والنفايات في كل مكان.
لذلك، فإننا نتساءل: أين دور المسجد من ذلك؟ وأين دوره في التوعية وزرع ثقافة المواطنة، خاصة في خطب ودروس الجمعة وحلقات الذكر؟
وهل هناك برنامج مسطر من طرفكم لهذا الغرض؟
تقبلوا مني فائق الاحترام، سيدي الوزير، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة عائشة باركي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، للرد على السؤال.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، أما بعد؛
الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
الفضليات والأفاضل، أعضاء مجلس الأمة العامر،
الفضليات والأفاضل، السيدات والسادة زملائي في الحكومة،
أسرة الإعلام الكريمة،
أيها الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
وإنني أتمسك بالاعتذار، أولا، لزميلي في الحكومة، السيد نور الدين بدوي، وزير الداخلية، على أنه قدم سؤال وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على الأسئلة الموجهة إليه، لأحيي فيه فضيلة الأخلاق والتسامح، بالنظر إلى الالتزامات التي ترتبت على وزير الشؤون الدينية والأوقاف.
وبالرجوع إلى سؤالكم، السيدة الفاضلة، عائشة باركي، فإني تلقيت سؤالك الشفوي الذي أبديت فيه توصيفا لجانب من الحياة الاجتماعية، أفرزته بعض مظاهر العصرنة والتطور التي نتج عنها ـ كما ذكرت ـ كثرة الاعتداءات في الأوساط الاجتماعية المختلفة وانعدام التربية والوازع الديني وجنوح الأطفال والغش في المعاملات التجارية وغير ذلك.
وإنني إذ أشكر لكم ـ سيدتي ـ اهتمامكم وانشغالكم بالنشاط المسجدي وبدوره في الشأن الاجتماعي، ونشاطرك الرأي بوجود هذه التفاصيل في مجتمعنا، إلا أنها تفاصيل محدودة في الزمان والمكان والأشخاص والمجتمع الجزائري ـ كما لا يخفى عليكم ـ يتسم في مقابل ذلك بخصائص وملامح إيجابية لا تخفى على أحد بل تميزه عن المجتمعات الأخرى.
هذا، وإن المسجد الذي يعتبر في نظرنا بحق ضمير المجتمع وروحه المتوقدة، يعمل من أجل تخلية المجتمع من تلك الرذائل وتحليته بالفضائل، في سياق التجاوب مع المواطنين والتفاعل معهم، بما يسهم في بنائه وفي عمارته.
يضطلع المسجد، سيدتي، بهذه المهام، من خلال رسالته الدينية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية التي أسست لها مرجعيتنا الدينية الوطنية وكرستها قوانين الجمهورية، فمنابر المساجد ترافق المجتمع في كل قضاياه الكلية والجزئية.
والسادة الأئمة يبعثون من هذه المنابر التي ورثوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرسائل الإيجابية التي تهذب السلوك وترقي الأخلاق وتحفظ الأمن وتسهم في التنمية، سواء في خطب الجمعة ودروسها التي تصدر من وحي الواقع والتفاعل معه، أو من خلال الدروس اليومية التي يضمنها المسجد لرواده من مختلف المستويات الاجتماعية.
ولا يقتصر دور المسجد، سيدتي، على دروس الوعظ والإرشاد، بل يمتد إلى الإسهام في تكوين شخصية المواطن، من خلال مناهج ومضامين التعليم القرآني التي تقوم به المدارس القرآنية، هذه المدارس التي تقدم خدمات متميزة لمختلف شرائح المجتمع، بدءا بالأطفال في مرحلة ما قبل التمدرس ووصولا إلى الآباء والأمهات وأقسام محو الأمية ومرورا بالفئات العمرية المختلفة من تلاميذ المدارس والجامعات والعمال والموظفين من الرجال والنساء.
ويضاف إلى ذلك، ما تقوم به السيدات المرشدات الدينيات من عمل في مرافق المساجد مع الأطفال الصغار ومع الفئات النسوية المختلفة ومن عمل جواري متواصل ومنظم يصل إلى المراكز الثقافية الإسلامية والمؤسسات التعليمية ومراكز إعادة التربية، كما يتسع ليصل إلى الأسر والعائلات وخصوصا في الأعياد والأيام الدينية والوطنية، والحملات التوعوية المختلفة والمناسبات العائلية والاجتماعية.
ومن نافلة القول، سيدتي، إفادتكم ببعض الأرقام في مجال محو الأمية، على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر، كمؤشر على جهد المساجد والمدارس القرآنية

والمراكز الثقافية والإسلامية في هذا المجال الحيوي، حيث بلغ عدد المتمدرسين لأقسام محو الأمية من الذكور 7344 مسجلا و73561 من الإناث.

هذا، والمسجد في الجزائر مؤسسة اجتماعية تتواشج وتتناغم مع بقية مؤسسات المجتمع، فإن ثمة ورشات كبيرة وكثيرة، يسهم من خلالها المسجد في خدمة المواطنين والمواطنات، بالتعاون مع الدوائر الوزارية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني وهذا يتطلب تفاعل كل المؤسسات مع روح المسجد وأهدافه النبيلة السامية.

وإننا ندرك أن المسؤوليات كبيرة جدا وأن العمل ينبغي أن يبقى متواصلا لنرقى بأداء العمل المسجدي، حتى يواكب حركية النمو والتطور والتغيرات المختلفة التي تحدث في المجتمع.

وبغية تحقيق هذه المقاصد، فإن استراتيجية الوزارة قد اتجهت إلى الاستثمار في تكوين الأئمة والمرشدات والأعوان الدينيين بمختلف الصيغ والمستويات، بالرفع من مستوى الفاعلين في المساجد والمحافظة على الاتجاه الصحيح والوسطي للتدين في المجتمع الجزائري.

وإننا إذ نجدد لكم، سيدتي، الشكر والتحية والتقدير ونعرب لكم عن استعدادنا الكامل للتفاعل مع كل اقتراحاتكم الإيجابية، المفيدة، فإننا نلتمس منكم، سيدتي، التفضل بقبول أصدق معاني الاحترام والتقدير.

شكرا لكم على حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيدة عائشة باركي هل تريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيدة عائشة باركي: شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا معالي الوزير على هذه التوضيحات الهامة، نطمح فقط في كيفية تطبيقها في الميدان، لأنه لابد في دروس الجمعة أو يوميات الجزائريين الاستماع لهذه التوصيات، حتى تساهم في نزع هذه السيئات، كيف نفسر أن أحياءنا تعيش هذه الحالة؟ وكيف محيط المسجد بحالة يرثى لها؟

نتمنى، معالي الوزير، أن تتظافر جهود الكل من أئمة ومجتمع مدني وبالخصوص البلديات، حتى نعطي الوجه المشرف للجزائر الحبيبة.

في الأسبوع الفارط، رأينا عن طريق التلفاز النشاط الذي قام به المسجد مع الحماية المدنية، فيما يخص الوفيات الناجمة عن الغاز وهذا ما باركه المصلون، لما خرجوا من المسجد قالوا الحمد لله سمعنا شيئا مفيدا اليوم، ومن هنا ونحن ذاهبون للمنزل سأصطحب معي سباكا، صاحب المهنة، حتى يجرب جميع الآلات الموجودة في البيت وهذه ـ ربما ـ بديهيات ولكن لها أهمية كبيرة، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة عائشة باركي؛ أظن أن السيدة باركي عبرت عن الأمل وستضم صوتها إلى صوتكم؛ وبالتالي فلا أعتقد – السيد الوزير– أن هناك ما يدعو إلى إعطاء المزيد من التوضيح، إلا إذا كانت لديكم الرغبة في ذلك.

السيد الوزير: أنا أتوجه بالشكر ثانية للسيدة باركي، لأنها تعطيني منبرا عزيزا، ولأظهر فيه مرة أخرى وبفخر كبير الجهد الذي أصبح عليه المسجد وأئمة المساجد وأعوان المساجد.

خرج الخطاب المسجدي من مجرد الكلام إلى مجرد العمل والحركات التضامنية، خرج من مجرد أنه ينبع من خلفية قطاعه إلى عمل توافقي وتنسيقي مع القطاعات الأخرى، وهكذا فقد سجلنا في هذه السنة:

ـ ندوة وورشات تحضيرية مع وزارة الصحة حول الصحة الإنجابية وتدخل الإمام في فضاء كان يخشى الإمام أن يفتحه.

ـ ندوة وطنية حول مكافحة الجريمة، بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن الوطني.

ـ ندوة وطنية حول رعاية الطفل في الإسلام وواجب المجتمع المدني نحوه بالتعاون مع وزارة التضامن.

ـ ندوة وطنية حول دور المسجد في حماية المواطن من أخطار الألعاب النارية بالتعاون مع الحماية المدنية.

ـ ندوة حول حماية المواطن من المخاطر اليومية، كذلك بالتعاون مع الحماية المدنية.

ـ ندوة حول حب الوطن في هدي الرسول، عليه أفضل الصلاة والسلام.

ـ الوقاية من مخاطر الغاز الطبيعي.

ـ ندوة أو حركة أو قافلة تحسيسية حول السلامة المرورية، بالتعاون مع مصالح المديرية العامة للأمن الوطني، في نقاط التفتيش والمراقبة في الطرقات.

ـ ندوة وطنية وقافلة وطنية تضامنية مع الطفولة المسعفة.

ـ ندوة حول أهمية التبرع بالدم عبر ولايات الوطن.

ـ ندوة حول التوجيه الديني في المؤسسات العقابية.

ـ ندوة حول إنجاز المخطط الوطني لرعاية الأشخاص المسنين، بالتنسيق مع وزارة التضامن الوطني، وحول حماية الطفل من الاختطاف في النشاط المركزي وعبر ولايات الوطن، وحماية الطفل من مخاطر الشبكة العنكبوتية بالتعاون مع قطاعات أخرى.

سيدتي الكريمة، إن الإمام أصبح يستجيب للدعوات التي تأتيه من المجتمع ويتفاعل أكثر مع الدعوات التي تأتيه من مؤسسات المجتمع والمؤسسات الرسمية وهو يسجل نفسه بذلك مؤسسة اجتماعية تكمل غيرها من المؤسسات، لا تعارضها ولا تريد أن تحل محلها ولا تريد أن تلغيها من المجتمع وأظن بأن هذا هو مراد سؤالك؛ شكرا لك مرة ثانية على إتاحة لي فرصة إظهار هذا الجهد الذي أحيي فيه جهد الإمام وإرادته لحب الخير لدينه ولوطنه وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع الداخلية والجماعات المحلية والكلمة للسيد رشيد بوسحابة.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16ـ12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية سؤالا شفويا هذا نصه:

معالي الوزير،

لقد فرح المواطنات والمواطنون الذين استفادوا من سكنات لائقة، تحفظ لهم كرامتهم وتزيدهم اعتزازا وافتخارا بدولتهم وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وذلك في إطار القضاء على السكن الهش والأحياء القصديرية بعاصمة البلاد. ولكن سرعان ما بدأت هذه الفرحة تتقلص ويتغلب عليها الخوف بعد انتشار ظاهرة العنف وغياب الأمن على مستوى هذه الأحياء السكنية الجديدة، حتى وصل الأمر إلى سقوط جرحى وتحطيم ممتلكات.

معالي الوزير،

ما هي الإجراءات التي تنوي وزارة الداخلية والجماعات المحلية اتخاذها لمعالجة هذه الظاهرة وطمأنة قاطني هذه الأحياء السكنية الجديدة على أرواحهم وممتلكاتهم؟

وتقبلوا مني، معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

السيد الكريم، رشيد بوسحابة، عضو مجلس الأمة،

أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة، على تثمينكم المجهودات التي تقوم بها السلطات العليا للبلاد، في مجال توفير السكن لكل مواطن.

فإذا سلمنا بأن أزمة السكن تعد من المسائل التي تشغل بال المواطن، فإنه يحق لنا في نفس الوقت التأكيد على أن الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا الميدان لغرض تلبية حاجيات أكبر شريحة من المواطنين، من خلال برامج سكنية بمختلف الصيغ، استطاعت أن تمتص تدريجيا أزمة السكن وأعادت الثقة للمواطن في دولته وفي مؤسساته.

وحتى يتسنى لي الرد على انشغالكم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بأن الأشغال والمشاريع ذات الصلة المنجزة بولاية الجزائر، عاصمة البلاد، جاءت تنفيذا لبرنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، في مجال القضاء على السكن الهش وتحسين المظهر الخارجي للبلديات التابعة لها، لاسيما تهيئة الواجهات الخارجية وكذا الشوارع والطرقات المؤدية لوسط المدينة وإنجاز الكثير من الحدائق والمساحات الخضراء التي أصبحت تستقطب العديد من العائلات.

وتماشيا مع مسار الحكومة، بالتنسيق مع السلطات المحلية لولاية الجزائر، من أجل النهوض بعاصمة البلاد والوصول إلى الهدف المسطر وهو الرقي بالعاصمة بأن تكون أول عاصمة إفريقية من دون قصدير وإعادة مجدها واستعادة لقبها «الجزائر البيضاء».

رصدت مصالح الولاية برنامجا هاما للقضاء على جميع السكنات القصديرية والنقاط السوداء التي تشوه المظهر الخارجي للعاصمة وتلك التي تعيق إنجاز المشاريع والبرامج التنموية العمومية، وقد توصلنا بفضل تظافر كافة الجهود إلى إعادة إسكان، لسنة 2016 لوحدها، 14324 عائلة.

كما بلغ العدد الإجمالي للعائلات المرحلة في مختلف برامج إعادة الإسكان ما يعادل 46 ألف عائلة وهذا منذ انطلاق هذه العملية في جوان 2014.

ولعل تحويل هذه العائلات من الأحياء القصديرية التي كانت مصدر العديد من الآفات الاجتماعية وكذا افتقارها إلى أدنى شروط المعيشة إلى أحياء سكنية جديدة واحتكاك الشباب ببعضهم البعض قد ولد لديهم نوعا من التنافر، استغله بعض المنحرفين لمحاولة فرض سيطرتهم واستحواذهم على حظائر السيارات على سبيل المثال أو كانت بمثابة انتقام على إثر نزاع سابق أو جاءت نتيجة مناوشة بسيطة تطورت إلى شجار جماعي، وأؤكد لكم ـ السيد عضو مجلس الأمة ـ بأن العنف بكافة أشكاله أصبح يشكل انشغالا متزايدا بالنسبة للسلطات العمومية التي تسهر على حماية الأشخاص والممتلكات ويعد في حقيقته نتاجا ومظهرا من مظاهر الجنوح والعنف الحضري الذي يجسد أكثر فأكثر العلاقة القائمة بين الشباب ومحيطه.

إن تسجيل بعض الأحداث، المتعلقة بالمساس بالأشخاص ببعض الأحياء السكنية الجديدة، تعتبر منعزلة ولا يمكن تصنيفها كظاهرة عنف، إذ أن الوضع ليس كما يروج له التضخيم الإعلامي وبعض الإشاعات المنتشرة عبر شبكات التواصل، فهذه الأحداث لا تعدو أن تكون مجرد مناوشات، قد تحدث في أحياء عريقة من قبل بعض الشباب والمنحرفين أو المسبوقين قضائيا، يتم معالجتها في حينها، من خلال التغطية الأمنية والمراقبة الشاملة للأحياء، في إطار محاربة الجريمة بشتى أنواعها.

ويمكن القول بهذا الخصوص بأن هذه الأحداث قد عرفت انخفاضا محسوسا في المراحل الأخيرة، بحيث لم نشهد أحداثا ذات أهمية، من شأنها التأثير على الحياة اليومية للمواطن.

ومن أجل تطويق هذه الأحداث والحد منها، اتخذت السلطات العمومية إجراءات استعجالية، شملت الجانب الردعي والجانب التوعوي والاستشرافي، مجسدة فيما يلي:

ـ إستحداث مقرات أمنية جديدة، تواكب هذا التوسع العمراني المسجل وتعزيز تواجد عناصر الدرك والشرطة وتدعيم وحدات الأمن الحضري والجواري،

ـ كذلك مضاعفة الدوريات وتكثيف عمليات المداهمة الواسعة النقاط على مستوى الأماكن والأحياء التي يتردد عليها ذوو السوابق العدلية،

ـ مرافقة هذه الأحياء الجديدة لإنجاز مرافق ثقافية ورياضية واجتماعية، على غرار دور الشباب والمراكز الثقافية والمصليات والفضاءات الرياضية والترفيهية، بالإضافة إلى المرافق الصحية والسهر على تنشيطها.

يضاف إلى هذه الإجراءات، تلك المتعلقة بمشاركة الفاعلين الأخيار في هذا الشأن، من خلال تفعيل دور المجتمع المدني وجمعيات الأحياء وإدماجها ضمن نشاطات التعبئة الاجتماعية وجهاز اليقظة والحماية، مع وضع إجراءات تحفيزية تخص شباب الحي الذي ينبغي تعبئتهم حول الأهداف المشتركة في صالح الجماعة.

هذا إلى جانب الدور الكبير الذي تلعبه المساجد، بانتشار قيم التآخي والعيش في سكينة وطمأنينة وحتى الأولياء لوضع حد لعزوفهم عن تحمل جزء من مسؤوليتهم، لاسيما في مجال حماية الأولاد، مع العلم أن إعادة الاعتبار لهذه المسؤوليات تضمنها قانون حماية الطفل، بحيث يتعرض الأولياء إلى مختلف العقوبات والإجراءات التحفظية في حالة إخلالهم بواجباتهم تجاه أبنائهم وهو الأمر الذي

يضمن الحماية الاجتماعية للطفل بقوة القانون.

ولاشك، أيتها السيدات، أيها السادة، أنه بالإضافة إلى ما تتخذه السلطات العمومية من تدابير في إطار صلاحياتها وتكريس قوة القانون إلا أن مساهمة المجتمع والتحلي بثقافة الحس المدني وروح المواطنة والمحافظة على المكتسبات تبقى إحدى الركائز الأساسية التي من شأنها الحد من الجريمة على العموم وتقضي على الممارسات اللاأخلاقية.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد رشيد بوسحابة هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا لمعالي وزير الداخلية والجماعات المحلية على هذا الجواب ونحن كلنا ثقة في دولتنا وكافة أسلاك الأمن لحماية الأفراد والممتلكات والمرافق العمومية، وفرض احترام النظام العام والآداب العامة للتعايش بين جميع أفراد المجتمع. وأغتنم هذه المناسبة لأزف من هذا المنبر تحية تقدير واحترام واعتبار إلى جميع أسلاك الأمن على ما يقومون به هذه الأيام التي تعرف تساقط الثلوج والأمطار.

ثم إن الغرض من هذا السؤال، هو لفت الانتباه إلى مثل هذه الظواهر الدخيلة على مجتمعنا التي يجب التكفل بمعالجتها ومعرفة أسبابها في الأول، ليسهل العلاج؛ وليس أحسن وسيلة مثل الوقاية، حتى لا نصل إلى نتائج كارثية وأقصد بها زهق الأرواح وتحطيم الممتلكات والمرافق العمومية.

وهناك من يرجع ارتفاع جرائم الأطفال، على سبيل المثال، إلى هذه الأحياء السكنية الجديدة، ولكن نحن لا نبالغ في هذه الأمور وندعو الحكومة إلى تكثيف الجهود، من أجل معالجة هذه الظاهرة من جذورها وكان الله في عون الجميع.

واسمحوا لي ـ معالي الوزير ـ أن أضيف هنا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خصوصا من طرف الأفارقة، قد تسببت في اندلاع المناوشات والمواجهات مثلما حدث في بعض أحياء العاصمة وبالضبط في دالي إبراهيم، نهاية شهر نوفمبر من السنة الفارطة.

إذن، أدعو الحكومة، وبصفة خاصة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بالتنسيق مع وزارة السكن والعمران والمدينة، إلى تركيز العناية بهذه القضايا ومعالجتها من أسبابها.

مثلا، قبل توزيع السكنات إعداد دراسة اجتماعية مسبقة لقوائم المعنيين بالاستفادة من الحصص السكنية وما إلى ذلك.

وأفتح قوسا، السيد الوزير المحترم، الله تعالى خلقنا طبقات، ونحن بودنا أن الطبقة الوسطى هذه نحفظها من هاته الآفات ولهذا كيف يمكن إسكان عائلات لأطباء ومعلمين ودكاترة وأساتذة مع أشخاص ولربما ليسوا من مستواهم وهذا ما زاد في ارتفاع العنف عندنا في الجزائر. وشكرا، معالي الوزير، وكان الله في عونكم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

سوف نأخذ بعين الاعتبار هذه الأفكار وهذه التوصيات لعضو مجلس الأمة الكريم وأؤكد له بأننا، على مستوى الحكومة، نولي لهاته الظاهرة، ظاهرة العنف في المجتمع بصفة عامة، أهمية قصوى وليس فقط على مستوى الأحياء، لكن العنف المجتمعي يمس العديد والعديد من المجالات والقطاعات.

فنحن، على مستوى الحكومة، نعمل ـ إن شاء الله ـ وبدأنا في اتخاذ العديد من الإجراءات وقد مرت على مستوى البرلمان وصادق عليها في بعض مناحي العنف المجتمعي على سبيل المثال: العنف الطرقي والعنف المتعلق بالسلامة المرورية والعنف في ملاعبنا والعنف في أحيائنا.

إذن، هاته الظاهرة التي تؤرق يوميات مواطنينا بكل مستوياتهم، نعمل، إن شاء الله، مع مختصين ومع باحثين على وضع الميكانزمات اللازمة وتقديم الاستراتيجيات اللازمة للتكفل بها.

أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية، وما حدث في دالي إبراهيم، فقد كان تدخل المصالح المختصة في وقته ووزارة الداخلية والجماعات المحلية اتخذت الإجراءات اللازمة في

وقتها، رغم الضغوط التي كانت موجودة حتى من المحيط ولكن نقول بأن السلامة والأمن والاستقرار والطمأنينة لمواطنينا هي أولوية الأولويات بالنسبة إلينا وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في قطاع الداخلية والجماعات المحلية، والكلمة للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية وهذا مضمونه:

السيد الوزير،

تشهد بعض ولايات الوطن احتلالا صارخا ومزعجا لشوارعها الداخلية لأكوام من مواد البناء والحديد وحتى الصهاريج، ناهيك عن المخلفات الأخرى، ما أنتج تشويها لصورة هذه الشوارع المركزية، والخطر الذي تخبئه هذه الأكوام من عقارب وأفاع وأشياء أخرى.

وقد تفاقمت هذه الظاهرة، خاصة بولاية بشار، بسبب انعدام الردع وقلة المراقبة، الشيء الذي جعل هؤلاء يتحدون المواطن ويغلقون أزقة بكاملها ربحا للمال بدل الكراء.

السيد الوزير، إن هذه الظاهرة وبهذه الولاية تحديدا قد أصبحت مشينة وهي تزداد يوما بعد آخر في غياب المديريات المعنية.

فهل من تدابير وإجراءات تنوي الحكومة القيام بها للقضاء على هذه الظاهرة؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

السيد عبد القادر بن سالم المحترم، عضو مجلس الأمة، أشكركم على الاهتمام الذي تولونه لنظافة المحيط ومحيط مدننا وقرانا، وكذا حرصكم على اتخاذ الترتيبات اللازمة والمستعجلة لإزالة أكوام النفايات وبقايا الحديد ومواد البناء، التي أصبحت تشوه مدننا وتؤثر سلبا على سمعتها وتزعج المواطن وتعكر صفو يومه؛ وأؤكد لكم بهذا الصدد، بأن هذا الانشغال كان ولا يزال يحظى باهتمام كبير من لدن مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية، سواء تعلق الأمر بعملية نظافة المحيط التي تندرج ضمن ترتيبات تنظيمية أو تلك التي تتطلب إجراءات استعجالية لمعالجتها. وإنني لعلى قناعة بأن نظافة المحيط ووضع فضاءات عمومية فسيحة وجذابة في متناول المواطن، تسمح له بالترفيه، في بيئة سليمة ومتجانسة، تنصب جميعها في تحسين ظروف معيشته والحفاظ على صحته.

ولتحقيق ذلك، فإن دائرتنا الوزارية اتخذت جملة من الإجراءات والتدابير في العديد من المجالات ذات الصلة بصحة المواطن وتحسين ظروف معيشته؛ وقد برز ذلك من خلال إنشاء مكاتب الصحة البلدية التي تتولى دراسة كل التدابير الرامية إلى ضمان المحافظة الدائمة على الصحة والنظافة على مستوى جميع المؤسسات والأماكن العمومية.

كما أن إقرار المخطط الوطني لتسيير النفايات يندرج ضمن هذه الرؤية، المتمثلة في تحسين الإطار المعيشي للمواطن وحماية الموارد والحفاظ على الصحة العمومية، من خلال فرز وجمع النفايات ونقلها؛ وقد بلغ عدد المخططات البلدية 1257 بلدية أو 1257 مخططا، أي ما يعادل نسبة تغطية تقدر بـ 81.57٪.

من جانب آخر، وفي إطار القضاء على المفرغات العشوائية والتعميم التدريجي لتقنية ردم النفايات، فإن السلطات العمومية قد قامت، عبر التراب الوطني، بتسجيل 122 مركز ردم تقني منها 60 مفرغة مكتملة الإنجاز و15 في إطار الانتهاء وكذلك إنجاز 140 مفرغة خاضعة للمراقبة وكذا إنشاء 47 مؤسسة ولائية لتسيير هذه المراكز ودعمها ماليا

خلال السنوات الثلاث الأولى من نشاطها.

كما حرصت، من خلال التعليمات التي أسديتها للسيدة والسادة الولاة والولاة المنتدبين، على ضرورة إيلاء العناية الخاصة لنظافة المحيط، مع وضع الوسائل اللازمة لذلك، من خلال عمليات تجديد حظائر البلديات ودعمها بوسائل التجميع المناسبة.

كما اتخذت تدابير لصالح عمال النظافة وذلك بإنشاء شعبة خاصة بهم، تشمل أسلاك مفتشي النظافة والنقاوة العمومية والبيئة وكذا سلك أعوان النظافة والنقاوة العمومية، بحيث أصبح أعوان النظافة السلك الوحيد الذي يكتسب صفة الموظف لا المتعاقد، مما يضمن استقراره واستفادته من نظام تعويضي خاص، وكرد مباشر على انشغالكم ـ السيد عضو مجلس الأمة ـ كنت قد أصدرت تعليمة بتاريخ 27 مارس 2016، بخصوص إزالة أكوام الحصى والمعدات والتجهيزات المستعملة، بالإضافة إلى بقايا مواد البناء التي يتم تفريغها أو التخلي عنها في الساحات العمومية وعلى قارعة الطرق وفي مداخل المدن.

وبهذا الصدد، طلبت من السيدة والسادة الولاة والولاة المنتدبين إدراج ـ في مخططات عملهم ـ برنامج محدد في الزمن، يتعلق بالقضاء على جميع الاختلالات والنقاط السوداء المسجلة على المستوى المحلي والتي تتسبب في تدهور البيئة؛ وبالتالي تؤثر على نوعية، حياة المواطن، الذي أصبح متأثرا أكثر فأكثر بمثل هذه المظاهر الفوضوية، التي تشوه الأماكن العمومية ولا تعكس حقيقة مدننا.

كما ذكّرت بضرورة عدم التسامح مع هذه التصرفات غير المتحضرة وجعل المصلحة العمومية فوق كل اعتبار، بحيث ينبغي معاينة جميع المخالفات المتعلقة بتلويث البيئة، وفق محضر للشرطة القضائية أو الأعوان المكلفين بالبيئة، كما يجب أن يتبع ذلك بتطبيق الإجراءات القانونية، لاسيما تبليغ المخالفين المتسببين في هذه الوضعية بقرار ولائي بالإخلاء، بحيث يمنح كلهم أجل محدد ويتعرض كل شخص لا يلتزم بهذا الإعذار المبرر له من طرف الإدارة إلى متابعة قضائية.

وقد التزمت السلطات المحلية بولاية بشار، بمضمون التعليمات الموجهة لهم، بحيث تم إنشاء 3 أسواق جوارية، ساهمت في القضاء بشكل كبير على التجارة الموازية وبيع السلع والبضائع على أرصفة الشوارع.

كما تمت دعوة المواطنين المعنيين بإنشاء مؤسسات رسكلة النفايات بتقديم ملفاتهم، بحيث تم منح 11 قطعة أرضية ضمن منطقة النشاطات لبلدية بشار، لإنجاز مؤسسة الرسكلة ومخازن لجمع الحديد.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالرمي العشوائي للنفايات الصلبة داخل المحيط الحضري، فقد تم تسجيل 5 مخالفات خلال 2016، تم بموجبها تحرير إعذارين و3 محاضر مخالفات وتم اتخاذ إجراءات قضائية في حق المخالفين.

كما تم إنشاء لجنة تقنية ولائية، تتكفل باختيار الأرضية المناسبة خارج المحيط الحضري لمدينة بشار، بالطريق المؤدي إلى بلدية العبادلة لتخصيصها، كمكان لرمي هذه البقايا في ظل احترام التنظيم المتعلق بالحفاظ على البيئة.

ولمتابعة مدى التنفيذ الصارم لمحتوى تنفيذ هذه التعليمة، تم تعيين إطار سامي على المستوى المركزي، يعنى بملف نظافة المحيط وهذا لما يوليه فخامة رئيس الجمهورية من اهتمام كبير حول تحسين ظروف المعيشة للمواطنين وتوفير المحيط اللائق لهم.

كما ندعو المواطنين والفاعلين في مجال نظافة المحيط والحفاظ على البيئة أن يتصلوا بالرقم 00ـ11، الموضوع تحت تصرفهم من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية وهذا من أجل التصدي لكل شكل من أشكال المساس بنظافة محيطنا والسماح للسلطات العمومية، على المستوى المحلي بالتدخل المبكر لمعالجة هذه الآفة واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتسببين في ذلك.

تلكم هي، السيد عضو مجلس الأمة، التعليمات والتدابير المتخذة والإجراءات القانونية التي يجب اتخاذها للقضاء على هذه الظاهرة، ناهيك عن العمليات التحسيسية المتواصلة ولنا كل الثقة في أن يتغلب الحس المدني لدى المواطن ووعيه المدني والديني الذي يعتبر النظافة مظهرا من مظاهر الحياة الجميلة ومظهرا من مظاهر الإيمان.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؛ أسأل السيد عبد القادر بن سالم هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا سيدي الوزير على هذه الإجابة العملية وإن كنت في الحقيقة ترددت في طرح هذا السؤال كثيرا وأعتبره من قضايا الهامش التي يمكن للسلطات المحلية أن تتكفل بها هكذا.

السيد الوزير، الظاهرة أصبحت مزعجة ومخيفة ـ كما قلت ـ في ظل غياب الردع، ما يسجل أيضا وأنا أتابع هذه المسألة عدم تسهيل بعض المديرين الولائيين، مثلا المدير المنتدب المكلف بالنيابة أيضا والسيد مدير البيئة اللذان لا يحركان ساكنا وأكثر من هذا، خاصة المدير المنتدب بالنيابة فقد ردع هؤلاء الشباب الذين طالبوا نقل هذه الأكوام من الحديد التي يجمعونها منذ مدة طويلة وهددهم حتى بالعدالة وقد أوصلهم إلى العدالة حين ألحوا على طلب أماكن وتوسعة.

خلاصة، السيد الوزير، من خلال إجابتكم، أنا ألتمس منكم المتابعة بجدية، لأن بشار، وخصوصا إحدى شوارعها الرئيسية أصبحت لا تطاق وتمنيت أن آتي بصور، في الحقيقة أصبحت لا تطاق ! شارع بكامله، كل من اكترى محلا يبيع مواد البناء، إلا واحتل الشارع بالحديد والصهاريج، ولا أراك الله ! شكرا للسيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ السيد الوزير هل من إضافة؟

السيد الوزير ليس لديه ما يضيف على ما قاله، ننتقل إلى قطاع الموارد المائية والبيئة والكلمة للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و72 من القانون العضوي رقم 16ـ12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير، أين وصل إنجاز مشروع تحويل المياه من الشط الغربي بولاية النعامة نحو جنوب ولاية تلمسان وجنوب ولاية سيدي بلعباس وشمال ولاية النعامة؟

متى سيدخل في الخدمة؟ وكم هي الكمية المائية التي يمكن استخراجها سنويا من هذه المياه الجوفية؟ وهل سيستفيد منه الفلاحون الذين تمر الأنابيب بالقرب من أراضيهم؟

وأخيرا، ألن تؤثر الأزمة المالية التي تمر بها البلاد على إتمام هذا المشروع الحيوي بهذه الولايات الثلاث؟ شكرا، وتقبلوا مني، معالي الوزير المحترم، فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد؛ الكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية والبيئة.

السيد وزير الموارد المائية والبيئة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السيدات والسادة ممثلو الأسرة الإعلامية،

أيها الجمع الكريم،

أحييكم تحية تقدير واحترام.

إسمحوا لي في البداية بأن أتقدم بشكري الخالص إلى عضو مجلس الأمة الموقر، الأخ الفاضل، السيد محمد الواد، على اهتمامه بقطاع الموارد المائية والبيئة وبالخصوص التحويلات الكبرى للمياه ومنها التحويل الهام من الشط الغربي إلى ولايات النعامة شمالا وتلمسان وسيدي بلعباس جنوبا.

وقبل الإجابة على سؤالكم الهام، لابد لنا في هذا المقام أن نذكر ونتذكر الأزمة الحادة التي عرفتها الجزائر في التسعينيات إلى غاية بداية سنة 2000، حيث إنه وأمام شح الطبيعة وخطر الجفاف آنذاك، إضافة إلى النقص الفادح في منشآت حشد الموارد المائية، بادر فخامة السيد رئيس الجمهورية منذ 1999 ببرنامج استثماري هام، سطر ضمنه أولويات هذا القطاع وإنجاز مشاريع تنموية، خاصة بقطاع

الموارد المائية، في إطار إنجاز البنى التحتية للبلاد وذلك في ظل النمو الديموغرافي من جهة والنمو العمراني الهام الذي عرفته الجزائر وكذا تطور المساحات الفلاحية و المنشآت الصناعية عبر القطر الوطني.

ولابد كذلك أن نذكر أن الجزائر آنذاك كانت تفكر في برنامج يسمح بتوفر المياه في بلادنا وذلك باستيراد المياه، فلابد أن نتذكر هذا حتى نقدر كل هذه المجهودات ونفكر كذلك في سياسة توفير المياه العقلانية والتسيير العقلاني.

لابد كذلك أن نتذكر أن توفر المياه في الحنفيات آنذاك كان استثناءً واليوم الاستثناء هو غياب هذه المادة أحيانا من الحنفيات.

إذن، المفارقة واضحة حول المجهودات التي جاء بها برنامج فخامة رئيس الجمهورية؛ ومن بين هذه الأهداف والآليات التي سمحت لبلادنا بتواجد المياه هي عدة محاور أساسية من بينها التحويلات الكبيرة من منطقة، إلى منطقة، حتى نضمن لبعض المناطق التي تنقصها هذه الموارد أن تكون متواجدة ومحاربة عدم التوازن في هذه المادة وكذلك التوازن والتضامن بين الأقاليم على أساس حظ كل الأقاليم من توفر هذه المادة، حتى نمر إلى تطور اجتماعي وكذلك بفضل المياه التطور سيكون اقتصاديا لكل المناطق.

قلت: هذا البرنامج الطموح يترجم من خلال الكم الهائل والنوعي من الإجراءات والمنشآت كالسدود والتحويلات الكبرى، على غرار تحويل عين صالح، تمنراست، تحويل بني هارون لسبع ولايات في شرق البلاد، تحويل مستغانم، أرزيو، وهران، تحويل الشط الغربي والشط الشرقي من الهضاب العليا الغربية إلى شمال بعض هذه الولايات، كذلك التحويل من إيغيل في بجاية إلى ولاية سطيف.

تحويل من إيراقن في جيجل إلى ولاية سطيف جنوبا على مستوى منطقة العلمة، وبفضل برنامج فخامة رئيس الجمهورية المسجل في بلادنا: هناك 21 نظام تحويل على مستوى القطر الوطني، ليضمن هذا التوازن تواجد هذه المادة الاستراتيجية بمجموع 4000 كلم من التحويلات.

وعلى حسب علمنا فإن لهذا النوع من البرامج على مستوى العالم، لايوجد سوى الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بهذا النوع من التحويلات بهذا العدد الهائل من الكيلومترات.

هذا توجه سليم ونظرة استشرافية لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، حتى كل الإقليم يكون مؤمنا من هذه المادة.

كذلك نلاحظ ولابد أن نسجل محطة تحلية مياه البحر واليوم ننتج في الجزائر تقريبا 1 مليار م^3 سنويا من هذه المادة من خلال 11 محطة والجزائر هي رائدة كذلك وهذه المحطات على مستوى البحر تضمن، على الأقل، التأمين لهذه المادة لما لا يقل عن 7 مليون مواطن يعيشون في الساحل وهكذا تستعمل المياه التي كانت تصلهم من قبل من الآبار العميقة ومن السدود، نحولها إلى الفلاحة وهنا كذلك رؤية استراتيجية واقتصادية لهذه المادة من خلال هذه التحويلات.

كذلك لابد أن نذكر تحلية المياه من المعادن ومن الحديد، والحمد لله، في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية، استطعنا في نهاية هذه السنة أن نستعمل وننجز محطات كبيرة لتحلية المياه من المعادن والحديد في تقرت وعين صالح وتمنراست وإليزي وتندوف فقد دخلت الأشغال لمحطة تحلية المياه من المعادن منذ السبعينيات.

إذن، تكملة لهذا البرنامج، حتى نوفر الكمية ونوفر كذلك النوعية لهذه المادة، الهدف ـ كما قلت ـ من هذه التحويلات، وأرجع إلى الموضوع، هو التضامن ما بين الأقاليم بغية التوفير المتوازن للماء وتأمينه للأجيال القادمة إن شاء الله.

وعليه، فإن التحويل الكبير للمياه من الشط الغربي بولاية النعامة، موضوع سؤالكم، يشكل حلقة وصل هامة ضمن استراتيجية القطاع، في إطار تنفيذ برنامج، من أجل تطوير منشآت حشد المياه وهذا بغية تدعيم التزود بالمياه الصالحة للشرب وهذا لكل الولايات التي ذكرناها: النعامة، تلمسان وسيدي بلعباس.

إذن، هذا التحويل سوف يخدم هذه الولايات، من خلال تزويدها بالمياه الصالحة للشرب، ولاسيما من خلال تأمين المناطق الحدودية، لأنها موجودة في مناطق حدودية والتي تسجل حاليا بعض النقائص للتزود بالمياه.

هذا المشروع، تحويل المياه من الشط الغربي إلى ولايتي بلعباس وتلمسان على مستوى جنوبها، كلف ميزانية الدولة 43.5 مليار دينار جزائري، سيسمح بدعم التزويد بالمياه الصالحة للشرب إلى 18 بلدية عبر الولايات المذكورة أعلاه، مع تحسين ساعات التوزيع اليومي في العديد من البلديات

والأحياء من أربع ساعات في اليوم إلى 24 ساعة/24 ساعة وكذا تدعيم القطاع الفلاحي، ضف إلى ذلك إنشاء عدة مناصب شغل دائمة لسكان تلك المناطق.

وعليه، سيسمح مشروع التحويل الكبير للشط الغربي بحشد 40 مليون م^3 سنويا من المياه منها:

ـ 14 مليون م^3 سنويا لتزويد 162 ألف نسمة بالماء الشروب في ثلاث بلديات بولاية النعامة، 6 بلديات بولاية تلمسان و9 بلديات بولاية سيدي بلعباس.

ـ و26 مليون م^3 سنويا لسقي 6000 هكتار من الأراضي الفلاحية، منها 3000 هكتار لكل من عبد المولى ومكمل بن عمار بولاية النعامة، 1500 هكتار في العريشة، سيدي جيلالي البويهي وسد بوغرغور بولاية تلمسان و1500 هكتار برأس الماء، وادي السبع ورأس طموش وبير الحمام بولاية سيدي بلعباس.

تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع أسند إنجازه إلى شركات وطنية وأجنبية ذات الخبرة الكبيرة والكفاءة المعترف بها والأشغال لازالت جارية إلى غاية تسليم المشروع كليا، مع العلم أنه من المنتظر أن يدخل في الخدمة بصفة تدريجية ولا ينتظر انتهاء كل المشروع واستلامه في نهاية سنة 2017 وهذا ما حرصنا عليه منذ تولينا المهام على مستوى القطاع، بعد اجتماعات طويلة منذ شهر جويلية وأكدنا هذا في الزيارة الأخيرة التي قمنا بها منذ 3 أيام.

إذن، طبقا للتعليمات الصارمة التي قدمناها للمسؤولين لإنجاز هذا المشروع الهام، بمناسبة كذلك زيارتنا يوم 16 جانفي 2017 بولاية تلمسان، حيث أكدنا على التعليمات التالية:

1 ـ أكدنا بإلحاح فعلا وبالصرامة المطلوبة، لأنه مشروع هام وكبير ومعقد في نفس الوقت، بضرورة إعداد مخطط زمني يحدد آجال إتمام الأشغال، وكذا تسلم وتركيب المعدات، لأن المعدات تأتي من الخارج.

وطلبنا أن تكون فيه رزنامة من مكان تركيبها إلى الورشة في الميدان ونتابع خطوة بخطوة مجيئ هذه المعدات، حتى نقضي على هذا المشكل من جهة.

2 ـ إلى جانب ذلك، أصدرنا تعليمة تفيد بتدعيم الورشات بموارد بشرية أخرى، حتى نتمكن من المعاينة اليومية وفي المستوى المطلوب.

فيما يتعلق بمحتوى المشروع، فهو ينقسم إلى عدة حصص، هي قيد الإنجاز، وتتمثل أولا في 60 بئرا عميقة، تم الانتهاء من أشغالها كلية، سلم منها 25 في سنة 2015 و35 في سنة 2016.

3 ـ المشروع له قنوات تحويل المياه وتم وضع 700 كلم منها، من المنتظر الانتهاء من الأشغال بها في الثلاثي الأخير من سنة 2017.

تم إنجاز كذلك 28 خزانا بين مكمن بن عمار ومنطقتي سيدي بلعباس وتلمسان، حتى نحشد هذه المياه.

كذلك إنجاز محطات الضخ وهي 60 محطة بكل اللوازم المعروفة لهذا النوع من الإنجاز.

وأخيرا، فيما يخص انشغالكم، سيدي المحترم، حول إتمام المشروع الحيوي، في ظل الوضعية المالية للبلاد، أود أن أطمئنكم وأطمئن من خلالكم جميع مواطني المناطق المستفيدة من هذا المشروع، بأن التحويل الكبير للشط الغربي هو قيد الإنجاز والتغطية المالية لإتمامه معبأة ومضمونة وهذا في إطار تحقيق النتائج لهذه البرامج الضخمة لفخامة رئيس الجمهورية وتحقيق أهدافها.

هذه بصفة وجيزة أبرز المعطيات المتعلقة بانشغالات السيد محمد الواد وتبقى وزارة الموارد المائية والبيئة والمؤسسات التابعة لها على استعداد لإفادتكم بمعلومات إضافية إذا لزم الأمر.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد الواد هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس؛ كل ما نتمناه ـ السيد الوزير ـ هو أن يتحقق إنجاز هذا المشروع الحيوي بالنسبة لسكان هذه المناطق ويقضي على مشاكل نقص مياه الشرب.

سيدي الوزير، في الحقيقة، هذا المشروع الضخم يعتبر من العمليات الاستراتيجية الكبرى التي أقرّتها الدولة الجزائرية، لتأمين المناطق الحدودية والصحراء من خطر العطش، إنها رؤية مستقبلية، نثمنها ونتمنى أن تكون سنة 2017 سنة دخول هذا المشروع في الخدمة وشكرا.

السيد الرئيس: إذن، السيد الوزير ليس لديه ما يضيف، لأن السيد الواد مقتنع بفحوى الرد.

نبقى دائما في قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد عبد الحليم لطرش، نيابة عن زميله السيد سعيد كاشا الغائب عن الجلسة.

السيد عبد الحليم لطرش (نيابة عن السيد سعيد كاشا): شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

بداية، أتشرف بقراءة هذا السؤال الشفوي، نيابة عن زميلي سعيد كاشا.

السيد الوزير،

لقد أثبتت الدراسات الأكاديمية والتحاليل العلمية أن البلاستيك يعد من أخطر الأشياء الملوثة للبيئة، كونه لا يتحلل في الطبيعة وتحت الأرض عدة سنين.

كما أن المنظمات الدولية، والهيئات الحكومية المختصة، توصي بضرورة عدم استعماله، خاصة على شكل أكياس.

وقد اتخذت العديد من الدول (حتى جيراننا) قرارات صارمة ومعاقبة من ينتج الأكياس البلاستيكية، ويستعملها، حفاظا على البيئة ونظافة المحيط، ولكن ـ للأسف ـ مازلنا في الجزائر نستعمل هذه الأكياس وسيلة لحمل البضائع والخضر والفواكه ووسيلة لرمي الفضلات وغيرها من الاستعمالات.

لذلك، فإن سؤالي هو:

ـ هل هناك مخطط أو برنامج على مستوى وزارتكم لمعالجة هذه الظاهرة السلبية والآفات البيئية؟

ـ لماذا لا يتم استبدال هذه الأكياس بأخرى ورقية، كما هو معمول في الدول حتى الإفريقية منها؟

تقبلوا، معالي الوزير، فائق الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحليم لطرش؛ الكلمة للسيد وزير الموارد المائية والبيئة.

السيد وزير الموارد المائية والبيئة: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السيدات والسادة ممثلو الأسرة الإعلامية،

أيها الجمع الكريم،

أحييكم تحية تقدير واحترام.

هناك بعض المواضيع أتطرق إليها بالقلب، كمسؤول على قطاع الموارد المائية والبيئة.

نحن ضد مفهوم أن البيئة هي مشكلة قطاع ومشكلة وزراء.

البيئة، إسمحوا لي، كمقدمة، حتى نكون في نفس التصور، لأننا لنا، مع بعض، أمور ـ كمجتمع مدني ـ نفعلها حتى نركز على مفهوم المواطنة ونبني المواطنة البيئية، وفيه 3 أسئلة أو 3 ملاحظات جاءت في مداخلتنا سواء في بشار أو الحياة في الأحياء وهذه المواضيع لو لم ننشئ ونبني مواطنة حول البيئة مبنية على الشراكة ما بين أجهزة الدولة والمواطنين لن نذهب بعيدا؛ لابد أن تكون لدينا قناعة والبيئة ليست قطاعا وليست مهام الوزارة فحسب، البيئة هي فضاء وهذا الفضاء لابد أن نتقاسم همومه ونعمل مع بعض حتى نتجه إلى هذا الموضوع وبالمناسبة كذلك نذكر أننا غامرنا في هذا الاتجاه وهذا امتحان صعب، لأن النتائج لن تكون اليوم، غامرنا في هذا الاتجاه، بحيث بدأنا على مستوى بعض الولايات ولاسيما فيما يخص العلاقات بيننا وبين المجتمع في عملية التحسيس وقمنا باجتماع في سطيف ولقاء في تلمسان وبعد أسبوع سنجري لقاءً في البليدة بعدما اتصلنا في الجنوب الكبير مع بعض الفعاليات على مستوى المجتمع المدني. وبصفة نهائية، فيه أمور نقتسمها كجزائريين، أولا وقبل كل شيئ، المحافظة على البيئة للأجيال المقبلة، ولاسيما أن فخامة رئيس الجمهورية أسس هذا القطاع دستوريا، بفضل المادتين 19 و68 وللمحافظة على البيئة وللمحافظة كذلك على الموارد الطبيعية ولاسيما الماء وكذلك أسس له قانونا وأقام له مؤسسات، هذا كي نقتسم هذا المفهوم.

البيئة ليست إلا للوزراء، هي للمجموعة الوطنية ومع بعض سنحل المشاكل.

ومشكل الأكياس كذلك ربما المواطن عنده دور هنا،

عدم استعمال الأكياس، عدم شرائها والأدهى أن الناس لا يزالون ينتجونها، حتى في هذا الميدان فيه نشاط غير قانوني، هناك سوق موازية فيما يخص الأكياس وهناك إجراءات ستتخذ، إجراءات ردعية سأعلن عنها في وقتها ولن أعلن عنها اليوم ولكن من المستحيل أن نستمر بهاته الطريقة في هذا الميدان.

إذن هذه كمقدمة، أردت، سيدي الرئيس، أن أقولها من قلبي، من وجداني، لأن في قضية البيئة لابد أن نكون مع بعض، مهما كانت حساسياتنا ومهما كان توجهنا ومهما كانت منابعنا السياسية أو الفلسفية أو التربوية، البيئة مسألة الجميع.

إذن، إسمحوا لي ـ كما قلت ـ أن أتقدم لكم بالشكر، وللسيد سعيد كاشا لاهتمامه بالبيئة وانشغاله بظاهرتها، ولاسيما فيما يخص انتشار استعمال الأكياس البلاستيكية وما ينجم عنها من تلوث، حيث إن هاته الأكياس عرفت إفراطا في استعمالها وهذا لتوفيرها بالمجان، في بعض الحالات، إن لم أقل في كل الحالات، عند بعض التجار، وكذلك الاستيراد المفرط لمعدات إنتاجها، نظرا لأسعارها الزهيدة، ما ساعد في انتشار الأسواق العشوائية لإنتاج وتسويق هذه الأكياس.

ردا على الانشغال الذي طرحه السيد المحترم في شطره المتعلق بالإجراءات المتخذة على مستوى قطاعنا الوزاري، للحد من مشكلة انتشار استعمال الأكياس البلاستيكية، أود أن أحيطكم علما أن قطاع البيئة بادر سابقا ببرنامج يهدف إلى التخفيف التدريجي من استعمال هذه الأكياس البلاستيكية على المستوى الوطني، في إطار المخطط الوطني للتسيير المدمج للنفايات المنزلية والنفايات الصلبة، من خلال اتخاذ جملة من التدابير والمتمثلة فيما يلي:

1 ـ إعداد مشروع قرار وزاري مشترك بين وزارة البيئة والتجارة والصحة، يحدد المواصفات التقنية للكيس البلاستيكي، الموجه للاستعمال المباشر للمواد الغذائية.

يمكننا إنتاج الأكياس البلاستيكية، لكن بمواصفات، والأكياس البلاسيتيكية التي تتحدث عنها هي خارجة عن المعايير وهي مضرة بالبيئة والمواطن.

2 ـ توقيع اتفاقية بين جمعية منتجي الأكياس البلاستيكية وقطاعنا الوزاري للوقوف على التطبيق الفعلي للإجراءات المتخذة، فيما يخص إنتاج الكيس البلاستيكي، الموجه للاستعمال المباشر للمواد الغذائية.

3 ـ إنشاء لجان ولائية مكلفة بعملية التفتيش والمراقبة، من أجل الحرص على تطبيق هذه الاتفاقية بكل من وحدات إنتاج الأكياس البلاستيكية وكذلك على مستوى تجار التجزئة للمواد الغذائية، ما سمح بحجز كمية معتبرة من الأكياس غير المطابقة للمعايير المتبعة ومنع استعمال هذه الأكياس البلاستيكية ذات اللون الأسود لرزم المواد الغذائية، هذا ما سمح بجمع واسترجاع ما يقارب 7100 طن من الأكياس البلاستيكية المستغلة وخلق 6000 منصب شغل متعاقد وهذا العدد قليل بالنسبة للأهداف المرجوة وبالنسبة للكمية المتواجدة في الأسواق.

4 ـ إدراج ضريبة على الأكياس البلاستيكية التي يتم استيرادها وإنتاجها محليا في المادة 53 من قانون المالية لسنة 2004، إلا أن هذه المادة لم يتم تطبيقها في أحكام قوانين المالية المنصرمة وسنسعى جاهدين حتى نطبق هذه الضريبة في الميدان.

5 ـ إنجاز وحدة رسكلة الأكياس البلاستيكية المسترجعة على مستوى مركز ردم النفايات بخميستي، على مستوى العاصمة، ما يسمح بـ 432 مليون كيس بلاستيكي مستعمل سنويا وقد وصلت نسبة تقدم أشغال هذه المحطة للرسكلة 98٪ والتي تعتبر من جهة أخرى مشروعا نموذجيا، في انتظار تعميمه على مستوى ولايات الوطن.

6 ـ أخيرا وليس آخرا، إصدار قرار وزاري مشترك بين وزارات التجارة والصناعة والبيئة، المؤرخ في 10 جوان 2014، يتضمن المصادقة على اللائحة الفنية التي تحدد المواصفات التقنية للأكياس البلاستيكية بحمالات.

قلت ليس آخرا، لأن الإجراءات التي ستأتي، إن شاء الله، في المستقبل ستدعم هذه الإجراءات وسنمر إلى شبه محاربة هذه الظاهرة، إن شاء الله، في الآفاق وفي الوقت المناسب، الموضوع في خريطة عمل وزارة البيئة.

أما فيما يخص الشطر الثاني من سؤالكم حول استبدال الأكياس البلاستيكية بالأكياس الورقية، فإن قطاعنا الوزاري أخذ هذه الفكرة بعين الاعتبار ويتم حاليا مناقشة الجانب المالي والاقتصادي لهذا المشروع، من أجل دراسة مدى جدوى تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع، ونظرا للطبيعة الاستهلاكية في بلدنا، فإن استعمال هذه الأكياس الورقية سيكون مقتصرا على بعض المواد الغذائية وليس كلها.

وفي الأخير، ورغم النتائج المسجلة، وبكل صراحة، يمكن القول إن مشكل الأكياس البلاستيكية مازال مطروحا، لاسيما من خلال التراخي المسجل في تنفيذ الإجراءات المتخذة سابقا وكذا دور المواطن في هذه القضية الذي سنشجعه، إن شاء الله، كي يرافقنا في القضاء على هذه الظاهرة.

في هذا الشأن، تبنت مصالحنا الوزارية خطة جديدة، تهدف أساسا إلى محاربة هذه الظاهرة، وفق برنامج فعال، يرتكز على النقاط التالية:

1 ـ إعلام مصالح وزارة المالية بضرورة تحصيل الضرائب المفروضة على المنتجين المحليين للأكياس البلاستيكية وتقترح كذلك منع استيراد هذه الأكياس البلاستيكية من الخارج.

2 ـ إقتراح حظر استيراد الأكياس، كما قلت.

3 ـ هناك بعض الإجراءات المستقبلية، إعادة تفعيل دور اللجان الولائية وتدعيمها ببعض المصالح الأمنية، تلك اللجان الولائية مكلفة بمتابعة تنفيذ الإجراءات القانونية الخاصة بالأكياس البلاستيكية، لاسيما محاربة التجار غير الشرعيين، لأن فيه إنتاجا لهذه المواد البلاستيكية في معامل خارجة عن القانون وملاحظتنا أن المادة البلاستيكية التي نقوم فيها بالرسكلة تمول بعض النشاطات غير القانونية، اتجاهنا معروف، المرحلة ما زالت.. نظرا لبعض الإجراءات التي يجب أن نحضرها، لكن الاتجاه معروف، حتى ننقص ردعيا وبكل مسؤولية هذه الظاهرة.

لابد أن نرافق أنفسنا مع المنتجين القانونيين المعروفين في البلد وكذلك المواطنين وبعض التجار، إنه مشروع مجتمع مثل البيئة، فالبيئة مشروع مجتمع وهذا قسط من مشروع المجتمع.

4 ـ مرافقة المنتجين المحليين، قصد الانتقال إلى إنتاج الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل البيولوجي، لابد أن نرافقهم، حتى يستعملوا بعض المواد لإنتاج هذه الأكياس البلاستيكية والتي لا تضر بالبيئة مع الزمن.

هذه بصفة وجيزة، أبرز المعطيات المتعلقة بانشغالاتكم، أشكركم على حسن الإصغاء وشكرا مرة أخرى والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد عبد الحليم لطرش هل من إضافة؟ ليس لديه ما يضيف على ما سبق ذكره في السؤال.

ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والنقل والكلمة للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير،

تعتبر شبكة الطرق شريان الاقتصاد وهذا بالنظر لدورها الحيوي في المنظومة الاقتصادية، مما يتطلب المحافظة عليها ومتابعة صيانتها؛ وفي هذا السياق، تعاني بعض الطرقات الحيوية بولاية المدية حالة متقدمة من التدهور وأخص بالذكر الطريق الوطني رقم 60 (أ) والطريق الوطني رقم 40 في شطره العابر لإقليم ولاية المدية والطريق الولائي رقم 38، حيث تعتبر هذه الطرق حيوية وذات كثافة مرورية عالية. وبالرغم من أهميتها، إلا أنها أصبحت في حالة كارثية وغير صالحة للسير، بل أصبحت تشكل خطرا على مستعمليها وهو الأمر الذي يجعل من إطلاق أشغال صيانتها وإعادة تأهيلها أكثر من ضرورة.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي تنوي مصالحكم الوزارية اتخاذها لصيانة وإعادة تأهيل هذه الطرق؟ وهل هناك استراتيجية وطنية لصيانة شبكة الطرق حتى لا تصل لحالة متقدمة من التدهور؟

وتفضلوا بقبول فائق الاعتبار والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

أصدقائي السيدات والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور.

أشكر الأخ الفاضل، السيد بلقاسم قارة، على طرحه الانشغال المتعلق بموضوع صيانة الطرق وصيانة بعض الطرق الكائنة على مستوى ولاية المدية على وجه الخصوص.

وردا على هذا الانشغال، إسمحوا لي في البداية أن أعلمكم أن قطاع الأشغال العمومية والنقل يولي أهمية بالغة لصيانة شبكة الطرق على اختلافها وهذا حفاظا على هذا التراث الذي كلف الخزينة العمومية مبلغا ماليا كبيرا، وهذا ما سنوضحه من خلال الرد على انشغالكم، المتعلق بصيانة بعض الطرق الكائنة على مستوى ولاية المدية.

1 ـ بالنسبة للطريق الوطني رقم 40 العابر لولاية المدية، الممتد على مسافة 58 كلم، لعلمكم فإن هذا الطريق يعرف كثافة مرورية كبيرة، لاسيما من الوزن الثقيل، إذ تصل النسبة إلى 35٪ من مجمل المركبات، الأمر الذي أدى إلى تدهور غالبية مقاطع هذا الطريق وظهور بعض التصدعات على مستواه، مما دفع بالقطاع إلى إدراج صيانة هذا الطريق ضمن برامج الصيانة المتعددة، ففي إطار برنامج الصيانة الدورية لسنة 2015، تمت صيانة ما يقدر بـ 5 كلم وحاليا نستعد لصيانة مقاطع بطول 5 كلم والتي تعرف تصدعات جد متقدمة، وهذا في إطار برنامج إصلاح الخسائر الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لسنة 2012.

كما سيتم برمجة صيانة ضمن برنامج الصيانة الدورية لسنة 2017.

2 ـ بخصوص الطريق الوطني رقم 60، الممتد على مسافة 79 كلم، فقد عرف هذا الطريق عدة عمليات خاصة بالصيانة وإعادة التأهيل، وذلك ضمن البرنامجين الخماسيين (2005ـ2009) و(2010ـ2014)، غير أن نسبة الوزن الثقيل التي يعرفها هذا الطريق والمقدرة بـ 25٪ من مجمل المركبات، قد أدت إلى ظهور تصدعات على بعض مقاطعه، الأمر الذي دفع بالقطاع إلى التكفل بها، في إطار برنامج إصلاح الخسائر الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لسنة 2012 ولعلمكم فإن الإجراءات الإدارية جارية لهذا الغرض.

كما أنهي إلى علمكم أنه بالإضافة إلى كل هذه البرامج الخاصة بصيانة كل من الطريقين الوطنيين رقم 40 و60 (أ)، فإن هناك فرقا خاصة بالصيانة تسهر على صيانة وترميم الطرقات.

3 ـ بخصوص الطريق الولائي رقم 38، هذا الطريق يعد همزة وصل ما بين الطريق الوطني رقم 60 (أ) والطريق الوطني رقم 40، كما يعتبر امتدادا للطريق الوطني رقم 89 وقد عرف هو الآخر عملية إعادة التأهيل خلال سنتي 2008 و2009، إلا أنه عرف تصدعات بفعل نسبة الكثافة المرورية للوزن الثقيل المقدرة بـ 25٪، الأمر الذي دفع بالقطاع إلى إعادة دراسة تقييم خاصة بهذا الطريق وهي على وشك الانتهاء، ليتم اقتراح العملية الخاصة بالأشغال لاحقا، ضمن البرامج المستقبلية وأشكركم على حسن إصغائكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد بلقاسم قارة، هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر معالي السيد وزير الأشغال العمومية والنقل على عناصر الإجابة التي جاء بها وعلى التوضيحات التي قدمها.

والحقيقة أن مجلس الأمة قد صادق بالأمس على مشروع قانون تنظيم حركة المرور عبر الطرق وأمنها وسلامتها وكنت شخصيا قد تطرقت، خلال مناقشة هذا المشروع وبشكل عام، لمشكل تدهور حالة بعض الطرقات كأحد أسباب ارتفاع حوادث المرور.

وسؤالي اليوم يأتي تكميلا لنفس الانشغال وإن كنت قد تطرقت فيه بشكل خاص لبعض الطرقات بولاية المدية التي تعرف حالة متقدمة من التدهور، وحديثي عن هذه الطرق بالذات هو مجرد عينة لعدد كبير من الطرق والمحاور بالولاية، لأن واقع طرق ولاية المدية يشير لتضرر وتدهور الحالة إلى أكثر من 50٪ منها، بسبب الكثافة المرورية لمركبات الوزن الثقيل وعدم احترامها للحمولة المسموح بها.

إضافة إلى أن طريقة إنجاز هذه الطرق تمت بطبقة واحدة عوض طبقتين أي (GBBB) كما تقتضيه المقاييس المعمول

بها، الأمر الذي جعل هذه الطرق بحاجة ماسة لأشغال الصيانة وإعادة التأهيل وأعتقد أن الاتفاق حاصل مع معالي السيد وزير الأشغال العمومية والنقل حول ضرورة العمل على تسطير ومتابعة برنامج وطني لصيانة وتأهيل الطرق ليس في ولاية المدية فقط، بل على المستوى الوطني وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ السيد الوزير ليس لديه ما يضيف، ننتقل إلى قطاع التربية الوطنية والكلمة للسيد مصطفى جغدالي.

السيد مصطفى جغدالي:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16ـ12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بالأسئلة التالي نصها:

السيدة الوزيرة، قامت مصالحكم بإدراج تجميد مشاريع هياكل تربوية وولاية المسيلة في حاجة ماسة لتلك الهياكل لفك الاكتظاظ في الأحياء الجديدة ومنها:

ـ إنجاز وتجهيز ثانوية 1000/30 بالمسيلة عوضا عن ثانوية جابر بن حيان وهي من البناء الجاهز.

ـ إنجاز وتجهيز الثانوية الرياضية بالمسيلة.

ـ إنجاز وتجهيز ثانويتين على نمط 800/200 عبر الولاية.

ـ إنجاز وتجهيز 10 مجمعات مدرسية عبر الولاية.

السيدة الوزيرة، نطلب تعيين مدير وفتح المعهد التكنولوجي الذي تم إنشاؤه.

السيدة الوزيرة، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التربية الوطنية.

السيدة وزيرة التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

سيدتي، زميلتي عضو الحكومة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

صباح الخير، أزول فلاون.

شكرا للسيد مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة المحترم، على هذا السؤال المهم.

إن سؤالكم، سيدي، يتضمن شقين:

الشق الأول، يتعلق بتأجيل مشاريع إنجاز وتجهيز بعض المؤسسات المدرسية بولاية المسيلة.

الشق الثاني، يتعلق بفتح وتعيين مدير للمعهد الوطني لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية بذات الولاية.

نبدأ، إذن، بالمشاريع التربوية التي يعود تاريخ تسجيلها إلى سنة 2014.

إن عدد هذه المشاريع ثلاثة: عملية بالطور الابتدائي وتضم إنجاز وتجهيز 10 مجمعات مدرسية عبر الولاية وعمليتان بالطور الثانوي، الأولى تخص إنجاز وتجهيز ثانوية ببلدية خطوطي سد الجير، والثانية تتعلق بإنجاز وتجهيز ثانوية لتعويض ثانوية جابر بن حيان بالمسيلة، المنجزة على نمط البناء الجاهز.

بالنسبة للمجمعات المدرسية العشرة وثانوية خطوطي سد الجير، فبعد الالتماس الذي رفعناه، وافق السيد الوزير الأول على رفع التأجيل عنها، بينما تم إدراج مشروع إنجاز ثانوية جابر بن حيان التعويضية في الملف المتعلق بالمشاريع ذات الأولوية للقطاع، الذي ستتم دراسته مع الجهات المعنية قصد رفع التأجيل.

أما عن العملية الرابعة التي ذكرها السيد عضو مجلس الأمة المحترم، الخاصة بإنجاز وتجهيز الثانوية الرياضية بالمسيلة، فهي تخص وزارة الشباب والرياضة ومع ذلك نخبركم، سيدي المحترم، أن الدراسة الخاصة بالمشروع قد تمت، مع الإشارة إلى أنه قد أعيد توجيه موقع الإنجاز من بلدية شلال إلى بلدية المسيلة، لإنجاز الثانوية الرياضية بجوار المركب النصف الأولمبي ببلدية المسيلة، بهدف استغلال مرافقه من طرف طلاب الثانوية.

أما فيما يخص الشق الثاني من سؤالكم والمتعلق بالمعهد الوطني لتكوين مستخدمي قطاع التربية الوطنية، مالك بن نبي، فقد تم استرجاعه من قطاع التعليم العالي الذي وضع تحت تصرفه في وقت سابق لمواجهة الضغط الذي كان يعاني منه، تم استرجاعه في وضعية غير وظيفية لبعض المرافق التي لا تؤهله لتنفيذ العمليات المنتظرة منه، حيث يفتقر كليا للتجهيز.

كما أن بعض المرافق بحاجة إلى ترميمات نصف داخلية والمدرج.

كما أن المرقد التابع للمعهد لم يتم استلامه إلا في شهر 2017، حيث كان موضوعا تحت تصرف الإقامة الجامعية لاستغلاله في إيواء الطلبة الجامعيين.

أما عن تعيين مدير لهذا الهيكل، فقرار الإنشاء غير كاف لذلك، فالأمر مرتبط بعدة اعتبارات، أهمها صدور المرسوم التنفيذي الخاص بإنشاء المعهد، عملا بأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 14ـ28، المؤرخ في 01 فبراير 2014، الذي يحدد القانون الأساسي والنموذجي للمعاهد الوطنية لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية.

إننا نولي أهمية قصوى لتكوين موظفي القطاع، لذلك سعينا منذ تنصيبنا إلى استرجاع المعاهد التي وضعت تحت تصرف دوائر وزارية أخرى في وقت سابق وإعداد النصوص التنظيمية الخاصة بها.

وهكذا تم اقتراح مشروع مرسوم تنفيذي لإنشاء 5 معاهد وطنية لتكوين مستخدمي قطاع التربية الوطنية، في اجتماع الحكومة المنعقد بتاريخ 11 ماي 2015، وذلك في كل من: الأغواط، الواد، ميلة، عين تيموشنت وغليزان والتي تضاف إلى المعاهد الوطنية الحالية وعددها 11؛ وقد صادقت الحكومة على المرسوم ونشر في الجريدة الرسمية، في انتظار عرض النصوص التنظيمية لإنشاء معاهد أخرى عبر الوطن منها: معهد المسيلة.

شكرا لكم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسأل السيد مصطفى جغدالي هل لديه ما يعقب عليه حول رد السيدة الوزيرة؟

السيد مصطفى جغدالي: شكرا سيدي الرئيس؛ نشكر السيدة الوزيرة المحترمة على الرد الشامل والكامل على المشاكل المطروحة على معاليكم بولاية المسيلة.

السؤال الذي يطرح نفسه من جديد: هل البرمجة من أجل البرمجة أم الحاجة الماسة لتلك المدرسة لحي ما في ولاية المسيلة؟ وهل ما يسمى بالأزمة المالية له علاقة بمدارس تعليم أبنائنا؟

السيدة الوزيرة، نعتبر تجميد مدرسة في 2017 شيئا غريبا في الجزائر وخاصة أن فخامة رئيس الجمهورية في برنامجه تعهد بالقضاء على الأمية، أي توفير مدارس في المناطق النائية والداخلية لتسهيل التمدرس لأبنائنا في أماكن لائقة ومحترمة، من أجل إنشاء نشء مثقف لبلادنا والمقام لا يسمح لي أن أعطي حوصلة كاملة وشاملة لقطاع التربية لولاية المسيلة ذات الكثافة السكانية المقدرة بـ 1 مليون نسمة وبحوزتي تقرير كامل وشامل ودقيق لقطاع التربية لولاية المسيلة، أسلمه لسيادتكم للنظر فيه بأهمية، للنهوض بهذا القطاع الحساس والمهم. ونشكركم، السيدة الوزيرة، على المجهودات الجبارة التي تقومين بها لفك النقاط السوداء لقطاع التربية وأطلب من سيادتكم إعطاء مكانة خاصة للابتدائيات والتكفل بمشاكلها، بدلا من البلديات التي لم تؤد مهامها الحقيقية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ السيدة الوزيرة؟

السيدة الوزيرة: شكرا؛ الشيء الذي لابد أن نأخذه بعين الاعتبار، على كل حال، تكلمت عن الابتدائي، وضعنا استراتيجية لتحسين تطبيق إصلاح المنظومة التربوية، بدأنا في 2014 وأعطينا الأولوية للابتدائي، بما أن التعلم في هذه المرحلة بالذات هي التي تهيء للنجاح المدرسي فيما بعد. ولما نأخذ مثال المسيلة ورغم الظروف التي نعيشها اليوم وتمر بها البلاد، فيما يخص الابتدائي، رفعنا التأجيل في تنفيذ هذه المشاريع وأنا أظن بأن هذا شيء إيجابي، وإن إجبارية التمدرس في الابتدائي تستلزم نتائج الإنجازات الموجودة الآن في البلاد، وخاصة في إطار تحويل السكان من منطقة إلى منطقة أخرى.

هذه العملية أدت إلى الاكتظاظ في عدد التلاميذ ببعض المناطق وبعض الأحياء وانخفاض، في نفس الوقت،

في أحياء أخرى؛ ولهذا أستطيع أن أقول لك بأن قطاع التربية، وخاصة في هذه المرحلة، الطور الابتدائي، نوليه كل الأهمية، بما أنه مفتاح النجاح للقطاع والأخذ بعين الاعتبار الطور الابتدائي لما هو أحسن، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقى دائما في قطاع التربية والكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي الوزيرتين،
الزميلات، الزملاء،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و76 من القانون العضوي رقم 16ـ12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معالي وزيرة التربية سؤالا شفهيا التالي نصه:

لقد عمل فخامة رئيس الجمهورية منذ انتخابه رئيسا للجمهورية على إصلاح المنظومة التربوية، باعتبارها مستقبل البلاد وعمل على ترقية هذا القطاع، من خلال ما أولاه من اهتمام خاص، لتكوين الشخصية الجزائرية المؤهلة، لتحمل على عاتقها تقدم البلاد وتطورها، إلا أن القائمين على التربية والتعليم بالجزائر، لم يتمكنوا من بلوغ الأهداف المنشودة، وخاصة في ولايات الجنوب بشكل عام.

ـ فما هي ـ حسب وجهة نظركم ـ أسباب تدهور التعليم بتلك الولايات، وتردي النتائج في جميع مستويات التعليم؟

ـ ما هي الإجراءات التي تقومون بها للنهوض بهذا القطاع بتلك الولايات، حتى ترتقي إلى مصاف الولايات الأخرى الأكثر تطورا؟

ـ وما هي المدة المتوقعة ليرتقي هذا القطاع الحساس بتلك الولايات، ليجاري مستواه في الولايات الأخرى؟

وتقبلوا، معالي الوزيرة، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التربية الوطنية.

السيدة وزيرة التربية الوطنية:
السيد الرئيس،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
زميلتي من الطاقم الحكومي،
نساء ورجال الإعلام،

قبل كل شيء أشكر السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة المحترم، على هذا السؤال الذي يتضمن 3 انشغالات:

فيما يخص الانشغال الأول، المتعلق بمستوى التعليم في ولايات الجنوب، إن التعميم في مثل هذه الحالات لا يعكس ثراء الواقع.

إن ولايات الجنوب، كغيرها من الولايات، فيها المؤسسات التي تحقق نتائج حسنة وفيها العكس، لذلك فنحن لم نعد نرتب الولايات حسب نسبة النجاح في البكالوريا مثلا، لأن الأمور أكثر تعقيدا من هذا.

إذا أردنا أن نقيّم الأداء، فعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار المؤسسة التعليمية والسياق ثم نقوم بمقارنة النتائج على مدار 5 أو 10 سنوات، حتى نرى كيف تتطور الأمور، هل هي في تحسن أم لا؟

وهنا اسمحوا لي أن أقول لكم إن الأمور تتحسن، علينا أن نثمن المجهود المبذول في السنة الماضية مثلا: الكثير من مترشحي البكالوريا من ولايات الجنوب، تحصلوا على تقدير ممتاز، بمعدل يفوق 18/20، كما أن العديد من ولايات الجنوب حسنت من نسبة النجاح في البكالوريا، مقارنة مع 2015 مثل: تندوف، بشار، ورقلة والنعامة، حتى أن ولاية تندوف مثلا رفعت من نسبة نجاحها في البكالوريا بـ 10 نقاط مقارنة بسنة 2015.

وقد حققت في 2016 نسبة نجاح في البكالوريا تفوق المعدل الوطني.

ونحن إذ نقول هذا، لا ننكر أن معدل المردود في بعض ولايات الجنوب لا يرقى إلى المستوى المطلوب؛ والأمر كذلك بالنسبة لبعض ولايات الشمال والهضاب العليا، ولكن في الوقت نفسه، نحن نقول إن نظام التقييم الحالي ربما لا يعطي صورة كاملة وحقيقية لكفاءات التلميذ.

فالتقييم البيداغوجي الحالي، هو تقييم يعتمد على التنقيط للترتيب وهو يستهدف كفاءة واحدة فقط هي الحفظ والاسترجاع، بينما يفترض أن نقوم بتقييم كل كفاءات التلميذ: الإنتاج الفكري، التحليل، الاستنتاج، التعبير الشفوي.

فكثير من التلاميذ أذكياء ولهم كفاءات عديدة، إلا أنهم لا يحصلون على نتائج جيدة، لأن نظام التقييم البيداغوجي الحالي لا يستهدف كل كفاءاتهم.

لهذه الأسباب قررنا فتح استشارة وطنية، حول التقييم البيداغوجي، بداية من شهر فيفري وسيكون للمعلم دور مهم في إثراء النقاش حول هذه المسألة.

بالنسبة للانشغال الثاني، المتعلق بالإجراءات المتخذة لتحسين المردود التربوي لولايات الجنوب.

أستطيع أن أقول لكم، إننا جعلنا من هذه المسألة إحدى أولوياتنا، فبعد حوالي سنة فقط من تعييننا على رأس قطاع التربية الوطنية، نظمنا من 28 جويلية إلى 01 أوت 2015، بولاية الأغواط، ملتقى جهويا لدراسة هذه الإشكالية والخروج بمشاريع ولائية، وقد شارك في الملتقى مسؤولو التأطير البيداغوجي والإداري على مستوى 11 ولاية من الجنوب.

لقد كان هدفنا من وراء تنظيم هذا الملتقى، هو إعداد برنامج عمل دقيق، يأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه الولايات، لأن أخذ السياق بعين الاعتبار والظروف المحلية عند تسطير أي سياسة، هو أساس المعالجة الوجيهة والتقييم الصحيح.

وحتى نعطي بعدا عمليا لهذا التوجه، قمنا مباشرة بعد ذلك بإطلاق دراسة، قام بها فريق عمل متكون من جامعيين ومفتشين وأساتذة، من أجل الإحصاء وتحليل الأخطاء المتكررة التي يرتكبها مترشحو الامتحانات الوطنية؛ وذلك حتى يتم وضع استراتيجية وطنية للمعالجة البيداغوجية، تستهدف أهم الصعوبات التي تواجه المتعلمين، وهكذا تم تحليل أكثر من 65000 ورقة امتحان وإحصاء ما يزيد عن 460000 خطأ متكرر، وقد تم عرض نتائج هذا البحث في اليوم الدراسي المنظم بولاية البليدة في 19 أكتوبر 2016.

إن الهدف من هذا العمل هو تمكين الأساتذة من التكفل بالصعوبات التي يعاني منها المتعلمون بشكل دقيق، خاصة في التعليمات الأساسية: اللغة العربية، الرياضيات، اللغة الأجنبية.

وسيتم في الأسبوع الثاني من شهر فبراير تنظيم ندوة وطنية بولاية بسكرة لضبط بروتوكول عملي لفائدة المفتشين، حتى يتمكنوا من مرافقة الأساتذة وتكوينهم للتكفل بشكل أحسن بصعوبات التعلم عند التلميذ.

زيادة على هذه الإجراءات، تم تنظيم دورة تكوينية في مجال تعليميات المواد خاصة في التعلمات الأساسية لفائدة المفتشين والأساتذة.

تنصيب مجالس تفتيش في جميع الولايات، حتى يتمكن المفتشون من العمل بشكل متكامل.

وضع تحت تصرف المتعلمين، خاصة؛ مترشحي الامتحانات الوطنية، الأرضية البيداغوجية الرقمية للديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (ONEFD) التي تتوفر على موارد بيداغوجية غنية في كل المواد ولكل المستويات التعليمية.

من جهة أخرى، أعطيت تعليمات لمديري التربية لتبادل الخبرات للاستفادة من أنجح التجارب.

كما يمكن لرؤساء المؤسسات المدرسية تنظيم عمليات التوأمة، ليتمكن التلاميذ النجباء مثلا من مرافقة التلاميذ الذين يعانون من بعض الصعوبات في الدراسة.

وفي كل زيارة ميدانية نقوم بها لمختلف الولايات، نحرص على لقاء رؤساء المؤسسات التعليمية والمفتشين إلى جانب الشركاء الاجتماعيين.

إن هذا التواصل المباشر، مع أهم الفاعلين في الميدان، يساهم في إثراء النقاش حول أهم المسائل التربوية على المستوى المحلي وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة، مما يساهم في تحسين الجو السائد في الوسط المدرسي وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على مردود الأستاذ والتلميذ.

أما فيما يخص الانشغال الثالث والمتعلق بالمدة المتوقعة لتحسين النتائج بولايات الجنوب، نقول إننا نسجل بارتياح أن هناك حركية ونفسا جديدا ومبادرات، تتخذ لتحسين الممارسات البيداغوجية ومردود المنظومة على المستوى المحلي.

لذلك نقول إننا متفائلون فيما يخص المستقبل، خاصة عندما نرى التجنيد والحماس عند الكثير من موظفي القطاع ونلاحظ بارتياح تنامي الوعي عند الأولياء، بضرورة تقديم أوفر الفرص لأبنائهم للنجاح في دراستهم.

وأختم بالقول، إن زمن التربية هو زمن طويل، فالإجراءات التي ندخلها اليوم لن تعطي نتائجها إلا بعد سنوات وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسأل السيد عبد الكريم قريشي، هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا معالي الرئيس؛ كما أشكر معالي الوزيرة على هذه الإجابة الواضحة والمنطقية والاعتراف كذلك.

أحيي فيها هذا الاعتراف، فعندما يعترف الوزير ببعض الأشياء المنجزة في القطاع، فهذه دلالة على قوة الشخص وقوة القطاع كذلك.

إعترافكم بنظام التقييم، وأنا كذلك أؤيد هذا الكلام، وأنا مختص في المجال، تقييم الكفاءة واحدة في الشمال وفي الجنوب، فهي متعددة؛ وبالتالي فهذا التنوع وهذا التعميم بالنسبة للتقييم هو الذي أدى إلى هذه النتائج المختلفة هذا الشيئ الأول.

مسألة أننا نلغي الترتيب ليس معناها أننا نتجاهل الترتيب الحقيقي، فعبر السنوات السابقة ترتيب ولايات الجنوب ـ للأسف الشديد، وأنا أتأسف، لأنني كما قلت أنا مختص ـ لأن هذا الترتيب لم يرتق إلى ما قبل العشرين، وطرحي لهذا السؤال هو لغرض الاهتمام حتى نرفع من المستوى.

إعترافكم كذلك بتنظيم الملتقى في الأغواط، هو اعتراف بأن ولايات الجنوب فعلا تعاني من انخفاض المستوى وأحيي فيكم هذه المبادرة كذلك والتي نتمنى أن تؤتي أكلها.

مسألة الزمن الطويل، طرحي لهذا السؤال قلت ما هي المدة التي يمكن أن نصل بها إلى هذا الأساس، فلتكن مدة طويلة، لكن يجب أن نصل بهذا القطاع الحساس لنكوّن أبناءنا، حتى يتمكنوا من مجاراة العالم المتطور، مجاراة العلم المتقدم في الدول الأخرى على مدار الوطن الحبيب، إن شاء الله، وفقكم الله إلى ذلك ووفق القطاع، إن شاء الله، إلى أن نرتقي بالإنسان الجزائري أن يكون من ضمن الأوائل، إن شاء الله، في العالم.

أشكركم وأشكر معالي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة: شكرا على كل حال على هذا التدخل، لابد أن أذكر، بأننا نعتمد على أن يكون هناك تحليل ما بين المؤسسات في نفس الولاية.

لماذا في نفس المنطقة؟ في نفس الولاية وأحيانا في نفس الحي لأننا نجد مؤسسة في نفس الحي نسبة النجاح فيها عالية ومؤسسة أخرى نسبة النجاح منخفضة !

نحن نسعى اليوم إلى تشجيع المجهودات التي يقوم بها الطاقم التربوي في بعض المؤسسات وإذا بقينا دائما في مسألة الترتيب وهو يعطي صورة مجردة وأقول شاملة والتي لا تأخذ بعين الاعتبار ما هو موجود الآن داخل المؤسسات والديناميكية وهذا ما يجب أن نشجعه، وقلنا بأننا في هذه السنة الدراسية (2016ـ2017) نأخذ بعين الاعتبار الرمز والبصمة البيداغوجية، هذا جانب، بما أنه في البداية كنا نشتغل أكثر على الظروف السوسيو مهنية للمهنيين داخل القطاع وكان هذا ضروريا، على كل حال، فهذه السنة أعطينا لها هذا الطابع: منهجية جديدة، منهجية جديدة وطريقة جديدة في المعالجة، لا نستطيع أن نبقى في العموميات في هذا الميدان.

الأستاذ يحتاج بدقة أن يكون عنده تكوين في التعليمية والتي كانت ضعيفة.

إسترجاع كل المعاهد لتكوين موظفي القطاع، يدخل كذلك في هذه السياسة.

إعطاء مكانة خاصة للأنشطة اللاصفية التي تلعب كذلك دورا مهما ونحن قلنا لعبة الشطرنج تلعب هذا الدور.

تطور القراءة في قطاع التربية، وخاصة في الابتدائي مع إنشاء المسرح المدرسي، كل هذا يشجع على تجنيد كل الكفاءات داخل المؤسسة، ولما نقول يأخذ وقتا، فحين تدخل أشياء جديدة في السنة الأولى، كيف نعرف النتيجة؟ يلزمني، على الأقل، 9 سنوات حتى نحقق شيئا ملموسا ويكون ذلك في السنة التاسعة من الطور المتوسط وهذا نأخذه بعين الاعتبار، إذن كلنا نعترف بأن جانب تحسين الممارسة البيداغوجية داخل القسم هو الحل

للنجاح المدرسي، وهو أيضا يحتاج لمحيط ويحتاج لمناخ، يسهل عملية التجنيد في المدرسة والتعليم، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ وبذلك نكون قد مكنّا كافة السادة الأعضاء، السائلين، من طرح أسئلتهم الشفوية، والسيدة والسادة الوزراء في مختلف القطاعات من إعطاء الردود والتوضيحات ذات العلاقة بموضوع السؤال، شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة عشرة
بعد منتصف النهار

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 22 جمادى الأولى 1438
الموافق 19 فيفري 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112-2587